تقرير حالة حقوق الانسان الاسبوعي
في مصر
التقرير الـ (120)
من 1 حتى 10 يناير 2023

- **إعـداد وتحرير**

***أ/ أحمد أبوالمجد**

تمهيد

يهدف تقرير حقوق الانسان في مصر الاسبوعي الى تقديم صورة عن حالة حقوق الانسان وتطورها من خلال آداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلي جانب باقى الأطراف المتفاعلة والمؤثرة في صياغة حالة حقوق الانسان في المجتمع المصري كمؤسسات المجتمع المدنى .

بحيث يكون مصدراً للباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الانسان ، وكذلك مادة حية تعين النشطاء سواء كانوا سياسيين أو حقوقيين أو غيرهم، وتمكنهم من أدوات ومعلومات هامة و

مفيدة لهم في نشاطهم وعملهم اليومي.

أولاً : الحقوق المدنية والسياسية

إدارة العدالة ودولة القانون

وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي، الشكر لجمعيات المجتمع الأهلي العاملة داخل مصر، مطالبا بانضمام المزيد إلى التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي في مصر.

وقال الرئيس: "أوجه التحية والتقدير للجمعيات الأهلية.. ومش اللى جوه التحالف بس.. كل الكيانات التي تعمل في العمل الأهلي، باسمي واسم المصريين.. اشكركم وإحنا محتاجين هذا الدور".

وأضاف السيسي، خلال كلمته في مؤتمر التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي: "النهاردة لما بتكون مؤسسة مجتمع مدني بتقوم بدور الحكومة مش بتعمله بنفس الكفاءة والاحتراف وإحنا بنعترف بكده، عندنا 50 ألف جمعية موجودة في مصر، وكيانات التحالف نحتاج المزيد من الكيانات الأخرى تنضم".

وتابع السيسي: "لازم نشكر كل المساهمين من فضلكم.. سواء من مصر أو خارج مصر.. نوجه لهم التحية ونشكرهم لأن الكلام بيتم من خلال دعم كل إنسان عنده القدرة ومن جوه الخير من خلال القدرة اللى عنده أن المساعدة تصل للناس.. وبالأرقام اللى اتقالت سواء 10 مليارات.. دي أموال متبرعين.. ربنا سبحانه وتعالي يوجه لكم الخير ومحتاجين زيادة".

وانطلق التحالف الوطنى للعمل الأهلى التنموى فى 13 مارس 2022، بمشاركة وعضوية كبرى مؤسسات العمل الأهلي والتنموي في مصر حيث يضم 24 جمعية، ومؤسسة أهلية وكيان خدمي وتنموي.[1]

ردًا على اتهامات الفساد المالي التي طالت مؤسسة «معانا لإنقاذ إنسان»، قالت وزارة التضامن الاجتماعي، في بيان، أمس، إنها شكلت سابقًا لجنة مراجعة فنية ومالية وقانونية بالتنسيق مع الجهات الرقابية والأمنية لفحص المؤسسة وتقصي الوضع المالي لها ولأعضاء مجلس الأمناء، فيما قال مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي، في تصريح، أمس، إنه سيتم إرسال نتائج التقرير النهائي إلى الوزيرة خلال أسبوع، لبيان صحتها من عدمه، حسبما قال.

وكان حاتم زهران، أمين الصندوق الأسبق بالمؤسسة، التي تعمل على توفير مأوى للأشخاص المشردين، قد نشر بيانًا عبر فيسبوك أمس، اتهم فيه رئيس مجلس الإدارة وعددًا من الموظفين، بتلقي تحويلات مالية على حساباتهم البنكية الشخصية وتبرعات عبر خدمات «فودافون كاش»، وهي تبرعات لا تخضع لرقابة «التضامن»، ولا تصل إلى المؤسسة، وتُجمّع بايصالات مزورة، بحسب زهران. فيما أشار عضو مجلس النواب، محمد عبد الله زين، في تصريح صحفي، إلى أن زهران حرر محضرًا في قسم شرطة الدقي، حمل رقم 2692 لسنة 2022 إداري بواقعة الفساد.

بيان «التضامن» أشار إلى أن التحقيق تطلب تضافر عدة جهات بخلاف الوزارة، بدعوى أن البلاغ يمس حسابات أفراد شخصية، وهو ما يقع خارج نطاق سلطات واختصاصات الوزارة.

من جانبه، رد رئيس مجلس إدارة المؤسسة، محمود وحيد، أمس، في منشورين عبر فيسبوك، مؤكدًا أن تاريخ البلاغ يعود لأشهر مضت، موضحًا أن الجهات الرقابية ومنها هيئة الرقابة الإدارية فحصت أوراق المؤسسة منذ عشرة أشهر ولم تجد أي شبهة فساد، حسبما قال. وأرجع الحديث عن اتهامات الفساد إلى وجود خلافات شخصية بينه وبين زهران، منها «خلاف مالي شخصي»، فضلًا عن محاولات الأخير تشويه المؤسسة، بحسب تعبير وحيد، ما دفع الإدارة لفصله وزوجته التي تعمل في نفس المؤسسة، خاصة بعد انقطاعها عن العمل.

وأشار تقرير نشره موقع «المنصة» إلى اتجاه المؤسسة منذ أكثر من سنة لجمع التبرعات الأكبر لصالح جمعية أخرى هي «إنقاذ حياة»، فيما تذهب المبالغ الصغيرة لجمعية «معانا لإنقاذ إنسان»، وهو ما أرجعه زهران إلى تلاعب مجلس الإدارة بالتبرعات. فيما عزا وحيد في حديثه لـ«المنصة»، جمع التبرعات من خلال قنوات أخرى إلى تعطل الحساب الأساسي لـ«معانا لإنقاذ إنسان» بشكل مستمر، مؤكدًا وجود بروتوكول داخلي بين الجمعيتين يسمح بذلك. [2]

جدد القاضي الجزئي بمحكمة مطروح الابتدائية، اليوم، حبس محاميين اثنين 15 يومًا على ذمة التحقيقات، وأمر بضبط وإحضار أربعة آخرين بسبب تشاجرهم مع موظفين بالمحكمة، فيما أخلت النيابة

---

[1] درب 9 يناير https://www.facebook.com/daaarbnews

[2] مدي مصر 9 يناير https://www.facebook.com/mada.masr

سبيل الموظفين بضمان وظائفهم، حسبما قال نقيب المحامين بمطروح، عادل علي العبد لـ«مدى مصر».

وأوضح العبد أن الواقعة تعود إلى الخميس الماضي، حين حدثت مشادة بين المحامي سيد أبو السويطية وسكرتير بالمحكمة داخل غرفة المداولة، وتطورت إلى اعتداء الموظف على المحامي، وهو ما تبعه تدخل المحامي بالنقض وائل رشدي لإنهاء الخلاف، متوسطًا عند رئيس محكمة لإنهاء الأمر، لكن الموظف بصحبة زميلين له اعتدوا على المحاميين اللذين اشتبكا معهم بالأيدي ردًا على الاعتداء عليهما، ما تبعه صدور أوامر من رئيس المحكمة بالتحفظ على الجميع وإحالتهم للنيابة، حسب العبد.

وبعرض الأمر على النيابة، قررت حبس المحاميين أربعة أيام على ذمة التحقيق، مع إخلاء سبيل الموظفين بضمان وظائفهم.

وقال العبد إن مجلس نقابة مطروح يتابع التحقيقات، ويطالب النيابة بعدم الانحياز إلى كفة الموظفين بالمحكمة.

وأكد اثنان من أعضاء النقابة العامة للمحامين بالقاهرة طلبا عدم ذكر اسميهما أن الواقعة حسب ما تداوله محامو مطروح تنطوي على انحياز من النيابة لصالح الموظفين بالمحكمة، مشددين على أن رئيس المحكمة كتب مذكرة تضمنت توجيه اتهامات للمحاميين بالاعتداء على سكرتارية المحكمة أثناء تأدية عملهم وإحداث تلفيات بمقر المحكمة، ولكن الأمر يحتاج إلى تحقيق وسماع الشهود وتفريغ كاميرات المحكمة للوقوف على حقيقة الواقعة، خصوصًا أن توصيف الواقعة هو مشاجرة وضرب متبادل، ما يستوجب حبس الطرفين أو إخلاء سبيل الطرفين.[3]

قالت مؤسسة حرية الفكر والتعبير، في تقرير لها، الخميس الماضي، إن محاميها المتولين الدفاع عن عشرات المتهمين في قضايا الرأي أمام نيابة أمن الدولة العليا، يواجهون عدة صعوبات تتمثل في: عدم السماح لهم بالاطلاع على أوراق القضايا، أو التواصل مع المتهمين قبل بداية التحقيقات، بالإضافة إلى غياب المعلومات حول موعد جلسات التحقيق، ما يجعل حضور التحقيق مع موكليهم مرتبطًا بتواجد المحامين المستمر في مقرات النيابة.

وتشمل أوراق التحقيقات التي لا يُسمح للمحامين الاطلاع عليها: محاضر الضبط، وأقوال المتهم والشهود، بالإضافة إلى محاضر تحريات الأمن الوطني، أو أي تقارير فنية أخرى، على الرغم من أن القانون يمنح الحق للمتهم ودفاعه في التصوير والاطلاع على جميع أوراق الدعوى، في جميع مراحل التحقيق، بحسب المادة 84 من قانون الإجراءات الجنائية.

وأشار التقرير إلى تعمد نيابة أمن الدولة إخفاء ماهية الاتهامات والوقائع التي ارتكبها، مستعينة بقضية الناشط علاء عبد الفتاح كمثال، حيث حاول خلال جميع جلسات تجديد حبسه أمام النيابة أن يعرف ما هي الأخبار الكاذبة أو ماهية الجماعة التي تتهمه النيابة بالانتماء إليها، ولم تجبه النيابة على السؤال.

كما سلط التقرير الضوء على فرض السرية أحيانًا على مكان احتجاز المتهم، على الرغم من سلطة النيابة في مراقبة أماكن الاحتجاز، وحقها في إصدار قرار الحبس، مشيرًا إلى قضية الناشط السياسي، محمد

---

[3] مدي مصر 9 يناير https://www.facebook.com/mada.masr

إبراهيم (أكسجين)، الذي تعرض للاختفاء قسريًا 18 يومًا، قبل عرضه على النيابة العامة، حتى أن أسرته لم تكن تعلم أنه قُبض عليه ولا عن مكان احتجازه.

واستعان التقرير بالقضية رقم 1356 لسنة 2019 حصر أمن دولة، والتي يواجه فيها الناشط علاء عبد الفتاح والمحامي محمد الباقر وأكسجين، نفس الاتهام بنشر أخبار كاذبة، وذلك على الرغم من اختلاف ظروف القبض عليهم.

وقالت المؤسسة إن المتهمين ومحاميهم، خلال فترة التحقيق مع الثلاثة، والتي قاربت على السنتين، لم يتمكنوا من الاطلاع أو تصوير أي من أوراق القضية ولم يتمكن المحامون من معرفة إجراءات التحقيق بل إن محامي أكسجين لم يتمكن من حضور جلسة التحقيق الأولى معه أصلًا، ما تسبب في عجز المحامي عن تقديم أي دفاع قانوني جاد عن المتهمين، بحسب تقرير المؤسسة.[4]

النائب العام يأمر بإحالة/ ياسر قريش إلى المحاكمة الجنائية لتداخله في وظيفة عمومية وإذاعته أخبارًا كاذبة

أمر السيد المستشار النائب العام بإحالة المتهم/ ياسر قريش إلى المحاكمة الجنائية لمعاقبته عما نُسب إليه من تداخله في وظيفة من الوظائف العمومية، بادعائه العمل كمأذونٍ شرعي من غير أن تكون له صفةٌ رسميَّةٌ من الحكومة وإذنٌ منها بذلك، وإجرائه أعمالًا من مقتضيات تلك الوظيفة، بمباشرته بصفته مأذونًا شرعيًّا -على خلاف الحقيقة- تحريرَ عقود زواج وإشهادات طلاق، فضلًا عن نشره بسوء قصد أخبارًا وإشاعات كاذبة عبر حسابه بأحد مواقع التواصل الاجتماعي ادَّعَى فيها فرض رسوم على المقبلين على الزواج إعمالًا لنصوص قانون الأسرة المزمع صدوره، وكان من شأن ذلك تكدير الأمن والسلم العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

هذا، وقد أمرت النيابة العامة بنسخ صورة من الأوراق لاستكمال التحقيقات فيها مع المأذون الشرعي المتهم، واستكمال التحقيق في باقي الوقائع المنسوبة للمتهم/ ياسر قريش والتصرف فيها استقلالًا.[5]

قضت محكمة جنايات شمال القاهرة، اليوم الخميس، بحبس الفنانة منة شلبي سنة مع إيقاف التنفيذ في قضية اتهامها بإحراز الحشيش بقصد التعاطي, وغرمت المحكمة المتهمة 10 آلاف جنيه عن التهمة المسندة إليها , صدر القرار برئاسة المستشار سرور محمد أحمد، وعضوية المستشارين السعيد أحمد عبده، ومحمد مصطفى.

وطالبت النيابة العامة المحكمة بتطبيق أقصى العقوبة على منة شلبي، فيما دفع محاميها الدكتور محمد بهاء أبو شقة ببطلان تفتيش موكلته لاختفائها لمدة 41 دقيقة عن الكاميرات وتفتيشها دون حضورها.

وأحالت النيابة العامة منة شلبي إلى محكمة الجنايات بعد أن تم ضبطها في مطار القاهرة وبحوزتها كمية من المخدرات في حقيبتها خلال عودتها من إحدى البلاد الأجنبية.

---

[4] مدي مصر 4 يناير https://www.facebook.com/mada.masr

[5] بيان النيابة العامة 6 يناير https://www.facebook.com/ppo.gov.eg

وأحالت النيابة العامة، "منة شلبي" إلى المحاكمة الجنائية أمام محكمة الجنايات في ختام التحقيقات التي أجريت معها، حيث أسندت إليها الاتهام بإحراز جوهر الحشيش المخدر بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونًا.

وأخلت النيابة العامة في وقت سابق، سبيل منة شلبي بضمان مالي (كفالة) قدره 50 ألف جنيه على ذمة التحقيقات، بعد ضبطها بمطار القاهرة لدى عودتها من الخارج في غضون شهر نوفمبر الماضي، حيث عثر بحوزتها على المواد المخدرة التي أحيلت على أثرها إلى المحاكمة الجنائية في ختام التحقيقات.[6]

الحق في الحياة والامان الشخصي

أمرت نيابة مدينة دمياط في مصر بحبس شابين 4 أيام على ذمة التحقيقات بزعم ممارسة «الفجور»، بينما أمرت بالتصريح بدفن جثة شاب ثالث، حيث انتحر قفزًا من شباك المنزل بالطابق الثاني ولقي مصرعه في الحال.
كانت قوات الشرطة قد تلقت بلاغًا من الجيران يفيد بسماع أصوات وضحكات تصدر من إحدى شقق بالطابق الثاني في أحد المنازل، لتداهم الشرطة الشقة بعدها. وزعمت التقارير المنشورة في صحيفتي المصري اليوم والدستور أن الشرطة وجدت ثلاثتهم يمارسون الجنس.
فألقت القبض على شابين، بينما أسرع الشاب الثالث متجها نحو الشباك وقفز على الأرض ليلقى مصرعه في الحال.
من الجدير بالذكر أن القانون المصري لا يجرم العلاقات المثلية، ولكن تلاحق الشرطة المصرية المثليين تحت ذريعة قانون «مكافحة الدعارة والفجور» الذي يجرم العمل بالجنس التجاري.
حملت تقارير صحيفتي المصري اليوم والدستور تحريضًا على الكراهية والعنف ضد المواطنين المثليين ومزدوجي التوجه الجنسي من خلال وصف التوجهات الجنسية المثلية والمزدوجة بـ«الشذوذ»، كما استخدمت مصطلحًا مستهلكًا كان استخدامه قد توقف لفترة، وهو «شبكة شذوذ جنسي».[7]

حرية الرأي والتعبير

مفاجأة كبيرة فجرها الكاتب والروائي شادي لويس بطرس، بإعلانه التنازل عن جائزة ساويرس الثقافية لأفضل رواية فرع كبار الكتاب بروايته "تاريخ موجز للخليقة وشرق القاهرة"، بعد دقائق من إعلان فوزه رسميا بها، وسط العديد من التساؤلات بشأن دوافعه من القرار، خاصة مع موافقته المسبقة على الترشح للحصول عليها.

---

[6] مصراوي 5 يناير https://bit.ly/3IBqt3J
[7] أطياف 7 يناير https://www.facebook.com/orgatyaf

مساء أمس الأحد، 8 يناير 2023، أعلنت مؤسسة ساويرس الثقافية أسماء الفائزين بجوائزها في دورتها الثامنة عشرة، في حفل داخل قاعة إيوارت بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين والكتاب والنقاد والشخصيات العامة، ومن بينهم عضو مجلس أمناء الجائزة الدكتور محمد أبو الغار، وجراح القلب العالمي الدكتور مجدي يعقوب.

وعقب إعلان فوز شادي لويس بجائزة ساويرس الثقافية لأفضل عمل روائي فرع كبار الأدباء عن روايته "تاريخ موجز للخليقة وشرق القاهرة"، كتب في صفحته على "فيسبوك": "ممتن لكل التهاني بفوز روايتي تاريخ موجز للخليقة وشرق القاهرة بجائزة ساويرس للرواية – كبار الكتاب، وسعيد بالتأكيد بالخبر وممتن للجنة الجائزة على اختيارها، وسأحتفظ بالجائزة لليلة واحدة، وفي الصباح سأكتب لإدارة الجائزة أعلن عن تنازلي عنها ماديا ومعنويا".

تلقف المتابعون إعلان لويس تنازله عن الجائزة بين مؤيد ومعارض، حيث استشهد رافضو موقفه بموافقته المسبقة على الترشيح للفوز بها، رابطين موقفه بموقف الكاتب الكبير صنع الله إبراهيم، الذي رفض أيضا تسلم جائزة حكومية في "ملتقى القاهرة للإبداع الروائي العربي" في 2003، رغم علمه بفوزه بها قبل أيام من حفل توزيع الجوائز.

على الجانب الآخر، شدد المؤيدون على حق الكاتب في التنازل عن الجائزة دون النظر إلى توقيت، رافضين ما وصفوها بـ"المزايدة على موقفه".

لم يوضح الكاتب المصري المقيم في بريطانيا أسباب تنازله عن الجائزة، إلا أنه كتب في منشور لاحق مساء أمس الأحد 8 يناير 2023: "قدمت دار العين للنشر على جائزة ساويرس بروايتي "تاريخ موجز للخليقة وشرق القاهرة"، بعلمي ولم أمانع، وبلغتني الأستاذة العزيزة وسام رجب مديرة الجائزة بكل لطف بفوزي بالجائزة مسبقاً بحسب نظام الجائزة".

وأضاف: "بالنسبة لي ليس هناك أي توضيحات أو تبريرات لدوافعي محتاج أعلنها، ببساطة سأتنازل عن الجائزة غداً، زي ما قلت، وده كل اللي عندي وآخر ما أقوله في الموضوع".[8]

الحق في المشاركة في الحياة العامة

قال أعضاء بمجلس أمناء الحوار الوطني وممثلون عن الحركة المدنية الديمقراطية إن «موقف أحزاب المعارضة من قانون صندوق قناة السويس والقرارات الاقتصادية»، أهم أسباب تعثر بدء الحوار الوطني، الذي دعا إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي قبل تسعة أشهر، مشددين على أنه دون انفراجة كبيرة في ملف الإفراج عن السجناء السياسيين في الوقت الحالي، تُمهد لبدء الحوار في المحور السياسي فقط، وتأجيل المحورين الاقتصادي والاجتماعي، لن يكون هناك حوارًا من الأساس.

[8] درب 9 يناير https://www.facebook.com/daaarbnews

عضو مجلس أمناء الحوار الوطني، عبد العظيم حماد، قال لـ«مدى مصر» إن سبب تعطيل إجراءات بدء الحوار الوطني وتحديد موعد انطلاق جلساته، يرجع إلى ترقب أحزاب الحركة المدنية والمحسوبين عليها من القوى السياسية الممثلة للمعارضة، موقف السلطة من قانون صندوق قناة السويس، موضحًا أن حزب التحالف الشعبي الاشتراكي قدم للحركة المدنية اقتراحًا بتجميد مشاركتها في الحوار الوطني بسبب مشروع صندوق قناة السويس، غير أن الحركة، بحسب حماد، لم تبت في الطلب حتى اليوم.

وبحسب حماد، تترقب الحركة المدنية الحلول التي تطرحها الحكومة لحل الأزمة الاقتصادية الحالية خصوصًا أن هناك محور اقتصادي للحوار، وإصرار السلطة على تمرير القانون رغم الاعتراض عليه يعطي مؤشرات عن مدى استعداد السلطة للتجاوب مع الحلول التي سيطرحها الحوار الوطني في المحور الاقتصادي أم أنها ستستمر في سياساتها الجدلية.

وأوضح حماد أن رأيه الشخصي أن مسألة المضي قدمًا في إقرار قانون صندوق قناة السويس دون النص على ضمانات كافية لفصل المجرى الملاحي للقناة وعمليات الملاحة بها عن الأصول التي سيتعامل بها الصندوق، هو أمر خطير جدًا، فضلًا عن أنه يشير إلى استمرار إشكالية الإنفاق خارج موازنة الدولة.

وكان مجلس النواب قد وافق في 19 ديسمبر الماضي على مشروع قانون مقترح من الحكومة لإنشاء الصندوق، وهو ما خلّف جدلًا واسعًا، بين مؤيدين يرونه ذراعًا استثمارية تفتح الباب أمام شراكات مع وكلاء ملاحيين عالميين، لشراء وتأسيس شركات والمشاركة في تطوير القناة وتوسعة أرصفتها لزيادة حركة التجارة الدولية، ومعارضين يرون الصندوق مقدمة لسيطرة الأجانب على إيرادات القناة وإدارة المجرى الملاحي لها.

إلى جانب تخوف أحزاب المعارضة من المشاركة في الحوار لعدم إعطاء قرار إنشاء الصندوق شرعية، قال حماد إن هناك شعورًا متناميًا بعدم جدوى المشاركة في الحوار يدعمه التراجع عن الإفراج عن السجناء السياسيين والمحبوسين احتياطيًا بسبب قضايا رأي، مشددًا على أن أكبر انفراج يمكن أن يحدث الآن هو الإفراج عن عدد معتبر من السجناء لتحسين الجو السياسي، والتمهيد للحوار ولو في القضايا السياسية فقط في الوقت الحالي.[9]

<u>آداء البرلمان</u>

أشاد المستشار عبد الوهاب عبد الرازق، رئيس مجلس الشيوخ، بفكرة سائقي سيارات الأجرة بـ"تقسيط الإطارات الجديدة" حفاظا على أمان السيارة وأيضا لمواجهة أزمة غلاء الأسعار.

وقال عبد الرازق خلال كلمته اليوم في الجلسة العامة للمجلس، "إن بعض السائقين في المواقف تغلبوا على مشكلات الحياة بتقسيط إطارات السيارات بشكل يومي بسبب الغلاء من حصيلة ركوب المواطنين، وذلك للحفاظ على أمان السيارة".

[9] مدي مصر 9 يناير https://www.facebook.com/mada.masr

وأضاف: "كنت عائدا من بلدتي، وعلمت أن بعض سائقي الميكروباص يقومون بتقسيط الكاوتش الجديد، بحيث يقوم كل منهم بدفع مبلغ ٥ أو ١٠ جنيهات يوميا كقسط لإطار السيارة، وهذا الأمر يشير إلى إنه بإمكاننا معالجة مشكلة الاقتصاد غير الرسمي".

جاء ذلك خلال كلمة رئيس مجلس الشيوخ أثناء الجلسة العامة لمجلس الشيوخ، اليوم، وبالتزامن مع مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشباب والرياضة ومكاتب اللجان.

وبدأ مجلس الشيوخ، اليوم الاثنين 9 يناير، برئاسة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق؛ مُناقشة دراسة مقدمة من النائب أحمد أبو هشيمة، رئيس لجنة الشباب والرياضة بالمجلس، والتي جاءت تحت عنوان: الشباب وسوق العمل.. مخاطر راهنة ومقاربات واعدة.

وأوصت الدراسة التي عرضها النائب أحمد أبو هشيمة اليوم بعدة أمور، كان من أبرزها: إطلاق استراتيجية وطنية للاقتصاد غير الرسمي، وذلك على غرار الاستراتيجيات الوطنية التي أطلقتها الدولة المصرية، بشأن عديد الموضوعات، مثل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي، على أن تكون استراتيجية وطنية واضحة الملامح حول كيفية دمج القطاع غير الرسمي، تتضمن رصد الواقع بمشكلاته وتأثيراته، ورسم مسارات المستقبل بطموحاته ومستهدفاته.[10]

تقدمت النائبة سميرة الجزار، عضو مجلس النواب عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي بطلب إحاطة للمستشار حنفي الجبالي، رئيس مجلس النواب لتوجيهه لكل من المهندس مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء والدكتور السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي وأحمد سمير، وزير التجارة والصناعة بشأن خطر إنهيار صناعة الدواجن والبيض وعدم تصدي الحكومة لهذا الخطر.

وقالت النائبة في طلبها، إن تصريحات الدكتور ثروت الزيني، نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن، دقت ناقوس الخطر، وكشفت أن الأزمة التي يشهدها قطاع دواجن التسمين وقلة المعروض في الأسواق من اللحوم البيضاء والبيض من الممكن أن تستمر لمدة عام كامل في حالة زيادة الأزمة ووصولها لقطاع الجدود الذي يكافح للبقاء، في حين أن قطاع الأمهات بدأ المعاناة خلال الفترة الأخيرة بالفعل وبدأت المزارع في تصفية عنابرها.

وتابعت: لذلك أحيط سيادتكم وأطالب بسرعة التحرك والاستجابة لمطالب منتجي الدواجن الذين أطلقوا عدة تحذيرات من إستمرار إرتفاع أسعار الدواجن وبيض المائدة بشكل أكبر خلال الأيام المقبلة بعد وصول سعر كيلو الدواجن إلى 60 جنيها من المزارع، خاصة أن الوعود التي تلقاها منتجو الدواجن، والتصريحات المستمرة حول حل الأزمة والإفراجات لا تكفي لاستعادة الصناعة لنفسها مرة آخرى.

وطالبت الحكومة بسرعة التحرك والاهتمام برؤية اتحاد منتجى الدواجن التى أكدوا فيها أن تدمير صناعة الدواجن التي تنتج البروتين الرخيص لصالح المواطن المصري، لن يعوضها الاستيراد، حيث يستهلك المصريين 2.4 مليار طائر وقرابة 9 مليار بيضة سنويا، وهو رقم كبير لا يمكن تحقيقه إلا من خلال

[10] درب 9 يناير https://www.facebook.com/daaarbnews

صناعة الدواجن الوطنية التي تساهم في فتح بيوت 3 ملايين مصري وأسرهم وتجاوزت قيمتها 100 مليار جنيه.[11]

ثانيا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

نشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر منذ قليل، قرارًا جديدًا للدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وذلك بشأن ضوابط وقواعد ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية.

ومن أبرز ما جاء في قرارات ترشيد الإنفاق العام الصادرة من الحكومة، تأجيل تنفيذ أي مشروعات جديدة لم يتم البدء في تنفيذها ولها مكون دولاري واضح، مع تأجيل الصرف على أي احتياجات لا تحمل طابع الضرورة القصوى، وترشيد كافة أعمال السفر خارج البلاد إلا للضرورة القصوى وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، أو في حالة تحمل الجهة الداعية لكافة تكاليف السفر وبعد موافقة السلطة المختصة، على أن يعرض وزير المالية تقريرًا دورًا كل شهرين على رئاسة مجلس الوزراء بمدى التزام الجهات المخاطبة بتنفيذ أحكام هذا القرار وبنتائج تنفيذه.

كما جاء أنه يجب ألا تؤثر قواعد الترشيد المنصوص عليها في هذا القرار على أداء الجهات المخاطبة بأحكامه للخدمات التي تؤديها وللدور المنوط بها، مع أنه لا يجوز الترخيص بالصرف على الأغراض المحظور الصرف عليها، وذلك على سبيل الاستثناء إلا في الأحوال التي يقدرها رئيس مجلس الوزراء وبعد موافقته عليها بناء على عرض السلطة المختصة بالجهة المعنية، وتتم موافاة وزارة المالية بذلك حتى يتسنى صورة الكثير لها إعمال شئونها،وفيما يتعلق بالتعامل بالنقد الأجنبى يلزم الحصول على موافقة وزارة المالية قطاع التمويل بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبي على أي من أوجه الصرف، وذلك بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية وذات الاختصاص في هذا الشأن.

ونص القرار، على أن أحكامه تسري على كافة موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة، جهاز إدارى الإدارة المحلية هيئات عامة، خدمية والهيئات العامة الاقتصادية، وذلك اعتبارًا من تاريخ العمل بهذا القرار حتى نهاية السنة المالية 2022-2023.[12]

---

[11] درب 9 يناير https://www.facebook.com/daaarbnews

[12] درب 9 يناير https://www.facebook.com/daaarbnews

قال يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس البنك الأهلي المصري، إن حصيلة بيع الشهادة مرتفعة العائد بلغت 155 مليار جنيه في بنكي الأهلي ومصر حتى الآن.

وأضاف يحيى أبو الفتوح، في مداخلة هاتفية في برنامج "على مسئوليتي" على قناة صدى البلد اليوم الاثنين، إن حصيلة بيع الشهادات توزعت بين 105 مليارات جنيه للبنك الأهلي و50 مليار جنيه في بنك مصر.

وأوضح أن 50% من حصيلة الشهادات جاءت من خارج البنك الأهلي من بنوك أخرى وتنازلات من العملاء.

وفاجأ بنكا الأهلي ومصر السوق الأربعاء، بقرار طرح شهادة ادخارية ذات أجل سنة واحدة بعائد سنوي 22.5% يصرف شهريا و25% سنويا يصرف في نهاية مدة الشهادة وهي الأعلى على مستوى الجهاز المصرفي منذ سنوات طويلة.

ويتيح البنك الأهلي الذي يطرح الشهادة تحت اسم (البلاتينية) شراءها من أول ألف جنيه كحد أدنى لتمكين كافة العملاء من الاستفادة منها وكذلك بنك مصر تحت اسم "طلعت حرب" دون حد أقصى للاستثمار.[13]

<u>الحق في تكوين والانضمام للنقابات</u>

أصدر المركز الإعلامي لوزارة القوى العاملة اليوم السبت تقريراً بالإنفوجراف ،بشأن محتويات دليل الإجراءات الموحدة لإنشاء المنظمات النقابية العمالية،الذي إعتمده وزير القوى العاملة حسن شحاتة يوم 12-10-2022،بالقرار رقم 227 لسنة 2022،اثناء وجود وفد رفيع المستوى من منظمة العمل الدولية في القاهرة،كدليل من أدوات الاستدامة التي أحرزها مشروع تعزيز علاقات العمل ومؤسساتها في مصر الذي تنفذه الدولة المصرية مع "منظمة العمل"التابعة للأمم المتحدة ،كمشروع تنموي هام يعكس إهتمام المكونات الثلاثة لأطراف العمل"حكومة وأصحاب العمل وعمال"على حد سواء بـ " الحرية النقابية – والحوار الاجتماعي – والعمل الأفضل "وأثر ذلك الايجابي على الاقتصاد المصري بشكل عام،ويؤكد التقرير أن إعلان الوزير شحاتة وقتها عن تفعيل دور اللجنة المُشكلة لدراسة شكاوى المنظمات النقابية العمالية،وتوجيهه الشكر والتقدير لمنظمة العمل الدولية على دورها في دعم المشاريع التنموية،وتعزيز علاقات العمل،ويُبَيِن التعاون المستمر والإيجابي مع منظمة العمل الدولية التي وقعت معها مصر منذ تأسيسها من أكثر من 100 عام على 64 إتفاقية عمل دولية،تترجمها الدولة في كافة تشريعاتها ذات الصلة بملف العمل وتطبيق معايير العمل الدولية على أرض الواقع .

وينشر "الإنفوجراف" نص "دليل الإجراءات" الذي يبدأ بمقدمة لوزير القوى العاملة حسن شحاتة، يشرح خلالها أهمية هذا الدليل الإسترشادي،ويوضح أن الدولة المصرية تؤمن بالحوار الاجتماعي،وبالحريات بشكل عام والنقابية بشكل خاص ،في إطار القانون،ثم يتضمن "الدليل" 7 أقسام:الأول للتعريفات،والثاني

---

[13] مصراوي 9 يناير https://bit.ly/3Qs5XEM

عن خطوات وإجراءات تأسيس المنظمات النقابية العمالية،والثالث بشأن بنيان أو هيكل المنظمات النقابية العمالية،والرابع عن مُدة الدورة الانتخابية وإجراءات الانتخابات،والخامس عن الالتزامات حول ممارسة أنشطة المنظمات النقابية العمالية،والسادس عن موارد وأموال المنظمات النقابية العمالية،والسابع يوضح محتويات لائحة النظام الأساسي للمنظمات.. [14]

[14] بيان وزارة القوي العاملة 7 يناير https://www.facebook.com/EgyptianCabinet